

دور معايير التقارير المالية الدولية في تطوير الإفصاح عن المخاطر المصرفية

د. فوضيل لحسن

استاذ محاضر أ

جامعة الشلف، الجزائر

fodhil222@yahoo.fr

د. خنوسة عديلة

استاذ محاضر ب

جامعة الشلف، الجزائر

khanoussa.adila@gmail.com

الملخص:

يمكن القول أن القوائم المالية و التقارير التي تعدها إدارة البنك على الرغم من أنها قد تكون أعدت بما يتفق مع المبادئ و السياسات المحاسبية المقبولة عموماً، إلا أنها لن تقدم معلومات ملائمة و موثقة تخدم أغراض مستخدمي هذه القوائم، إلا إذا تضمنت معلومات كافية و مفصلة عن الطريقة التي تقوم بها إدارة البنك بإدارة المخاطر كافة و المبالغ التي تخصصها لمواجهة هذه المخاطر و التزامات البنك الطارئة. وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية يزداد دور نظام المعلومات المحاسبي في تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة لقياس هذه المخاطر و التقرير عنها إلى إدارة المخاطر لرقابتها و إدارتها، علماً بأن عناصر نظام المعلومات المحاسبي تتطور بتطور معايير التقارير المالية الدولية التي تلتزم بها البنوك بالانسجام مع التزامها بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: معايير التقارير المالية الدولية IFRS، المعيار رقم (7) IFRS، الإفصاح، المخاطر المصرفية.

Abstract

Although the financial statements and reports prepared by the bank's management may be prepared in accordance with generally accepted accounting principles and policies, But will not provide appropriate and reliable information to serve the purposes of the users of these financial statements, Unless it contains sufficient and detailed information on the manner in which the bank's management manages all risks and amounts allocated to meet these risks and contingent liabilities of the bank. The role of accounting information system has increased as bank risks escalate in providing appropriate accounting information to measure these risks and report them to risk management for control and management, Knowing that the elements of the accounting information system are evolving with the international accounting standards to which banks are committed in the line with their compliance with the standards of the basel committee on banking supervision

Key words: International accounting standards, IFRS 7, Disclosure, Accounting Information, Banking risk.

I مقدمة:

I. 1. توطئة:

اهتم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها أية وحدة إقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها و عملياتها، و تعتبر البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى بطبيعة الحال في مقدمة تلك الوحدات الاقتصادية. حيث من خلال البند (31) "طبيعة و مدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية" نص على ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم طبيعة و مدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية في تاريخ إعداد

التقارير المالية. و أن يتم الإفصاح عن تلك المخاطر و كيفية إدارتها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. و هنا تم التركيز على المخاطر التي تنشأ عن الأدوات المالية و الكيفية التي تتم بها إدارة تلك المخاطر. و هذه المخاطر عادة ما تشتمل على سبيل المثال و ليس الحصر مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة و مخاطر السوق. و هذا المعيار اهتم بالجانبين للإفصاح؛ أي أنه نص على ضرورة الإفصاح النوعي و الكمي عن المخاطر. و وفقاً للبند رقم (33) من المعيار رقم (7) IFRS نجد أنه يتطلب الإفصاح النوعي عن المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية و كيفية و أسباب نشأة تلك المخاطر، و كذلك الإفصاح عن الأهداف و السياسات و العمليات المستخدمة في مجال إدارة المخاطر، و أيضاً الأساليب المستخدمة في قياس المخاطر. و قد ألزم المعيار أيضاً بالإفصاح عن أي تغيير يحدث في نوعية المخاطر و كيفية إدارتها و قياسها.

I. 2. أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى النقاط التالية:

- يتناول هذا البحث موضوعاً ندرت فيه البحوث في علم المحاسبة، إذ أنه يهتم بالقياس و الإفصاح عن المخاطر وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية؛
- لمعايير التقارير المالية الدولية دور في قياس و إدارة المخاطر، فلم تعد المحاسبة مجرد تسجيل و تبويب و عرض البيانات المالية للأحداث الاقتصادية لفترة ما، بل غدت أداة من أجل قياس و تقييم المخاطر و إدارتها.

I. 3. أهداف البحث:

نسعى من خلال تناول هذه الدراسة إلى:

- بيان أهمية التقييم و القياس الكمي الدقيق للمخاطر كجزء جوهري من أنظمة إدارة المخاطر الفعالة، و البنك الذي ليس لديه نظام قياس مخاطر تكون إمكانيته محدودة في رقابة و ضبط مستويات المخاطر، و الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك. و يتم مبدئياً تحديد المخاطر بالأرقام و ذلك للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك. و أنظمة إدارة المخاطر الجيدة هي التي تقوم بتقدير المخاطر على مستوى كل من المحافظ و الصفقات.
- بيان أن المعلومات، و نظم المعلومات ذات حيوية خاصة لعملية إدارة المخاطر، حيث لا يمكن السيطرة على شيء لا تعرفه، أو لا توجد معلومات كافية عنه، و من ثم فالمعلومات ضرورية لمتابعة المخاطر و الحد منها - لمنعها واكتشافها- و تتعدى المحاسبة إلى كافة أوجه العمليات. لذلك فإن البنوك بحاجة إلى نظام يدير و يراقب و يسيطر على محتوى و تدفق المعلومات.
- تحديد متطلبات الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

I. 4. مشكلة البحث:

من الممكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالي:

- ما هي متطلبات الإفصاح عن المخاطر المصرفية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، و بالأخص المعيار رقم (7) IFRS؟

I. 5. خطة البحث:

لكي نصل إلى تحقيق أهداف البحث سوف نتطرق للموضوعات الآتية:

أولاً: العلاقة بين الشفافية المصرفية و الخطر؛

ثانياً: أهمية و أهداف الإفصاح عن المخاطر المصرفية؛

ثالثاً: الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (30).

رابعاً: الإفصاح عن المخاطر وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7).

II. العلاقة بين الشفافية المصرفية و الخطر

وصفت البنوك بأنها صناديق سوداء لسببين هما الغموض في عملها، و الشفافية الضعيفة التي تجعل مخاطر الأصول غير واضحة. فكيف ستتؤثر شفافية المعلومات في الخطر في القطاع المصرفي؟ للإجابة على هذا السؤال يجب أولاً التعرف على دوافع الخطر في البنك و بعد ذلك الإشارة إلى دور شفافية المعلومات في تخفيض المخاطر المصرفية. في الحقيقة إن دوافع الخطر تنشأ بشكل أساسي من تعارض المصالح بين المساهمين و المودعين من جهة ، و بين المديرين و المساهمين من جهة أخرى كما يلي: يسعى المساهمون إلى زيادة العوائد من خلال زيادة الاستثمار في المشاريع الخطرة لكن هذا سيكون على حساب ارتفاع المخاطر و التي سوف يتحملها في النهاية المودعين، و لذلك فإن الشفافية سوف تمكن المودعين من مراقبة و ضبط سلوك الخطر من خلال الإفصاح الدقيق و الموثوق لمحفظة الخطر في البنك، و كذلك عمل تقييم دقيق و مناسب لاحتمال فشل البنك مما سيدفعهم لمراقبة المخاطر المحتملة و معاقبة المساهمين بطلب عائد أعلى من استثمار الأموال في المصرف الخطر، أو سحب الأموال من البنوك غير المؤمنة أو المؤمنة بشكل جزئي. و بالتالي فإن مثل هذا الإجراء الصارم من قبل المودعين سوف يؤثر على البنك لاختيار مستوى منخفض من الخطر أي أن الشفافية الأكثر ستؤدي إلى خطر أقل. من ناحية أخرى، و بينما تكون أصول البنك مملوكة من قبل المساهمين و لكن تحت سيطرة المديرين و عادة ما يتصرفون بما وفق مصالحهم الخاصة، و لذلك فإن سوء استخدام هذه الأموال و عدم توظيفها في تحسين و إدارة المخاطر سوف يعرض البنك للفشل، و بالتالي سيسهم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالبنك في زيادة قدرة المساهمين على مراقبة المديرين و تنظيم الأعمال الإدارية. و هذا ما أكدته الدراسة المقدمة من قبل (Baumann and Nier 2003) حيث أشار إلى أنه في ظل إفصاح البنك و تقديم معلومات أكثر حول مخاطره سيميل لاختيار مستوى خطر منخفض. و أضيف أن شفافية البنك و إفصاحه عن المعلومات المتعلقة بالخطر سوف تدفعه إلى تحسين كفاءة إدارة الخطر لأنه لا يريد أن يظهر بأنه أقل من البنوك الأخرى في هذا المجال، و هذا الازدياد في كفاءة إدارة الخطر ضمن القطاع المصرفي سيخلق استقراراً أكثر و فرص نمو أكبر. و بينما تم تحليل حوافز البنوك لتحمل المخاطر و ارتباطه بدرجة الشفافية المصرفية، حيث وجد بأن إدارة البنك يجب أن تبذل جهد لمراقبة المخاطر و السيطرة عليها، و بما أن هذا الجهد مكلف، ففي ظل غياب الشفافية فإن إدارة البنك ستختار مستويات منخفضة من الرقابة سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الخطر. و بالمقابل فإن زيادة الشفافية ستؤدي إلى زيادة جهد الرقابة و بالتالي إدراك الخطر بسهولة أكثر. و بناء عليه فإن الشفافية المصرفية سوف تؤدي إلى زيادة حساسية البنك للخطر و هذا سيخلق الحافز لديه للسيطرة و الرقابة على المخاطر و بالتالي انخفاض مستوى الخطر نتيجة ارتفاع مستوى الرقابة. كما أن الشفافية تلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات من قبل البنك و المتعلقة بالخطر، فالبنك يجب أن يكون قادراً على التحكم بمستوى خطر محفظته الاستثمارية، حيث أن العقوبة المفروضة من قبل المودعين المطلعين بطلب معدل عالي على الودائع بما يتناسب مع الخطر قد تحت البنك لتبني استراتيجية خطر منخفضة اعتماداً على التكلفة الناتجة عن الخسارة في حالة التصفية. فعندما تقوم المصارف بالإفصاح عن خطر المحفظة فإنها سوف تخضع لانضبط السوق، و لذلك فإنها ستعاقب من قبل المستثمرين في حال اختيار الخطر الأعلى، في حين هذا التأثير غائباً إذا كان المستثمرون لا يعلمون حول خطر محفظة البنك. و بالتالي يمكن القول أن مزيد من الإفصاح عن المخاطر يعني مزيد من الاهتمام بالمخاطر و ليس العكس. حيث زيادة الإفصاح يفرض على إدارة البنك ضرورة وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر و تحليلها لوضع حدود للخطر و الرقابة عليه، و لمراقبة المخاطر و الالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها و نظم معلومات محدثة. و يؤدي ذلك للحد من قدرة الإدارة على قبول المخاطر بشكل مبالغ فيه و هو ما يؤثر على الموقف المالي للبنك و يساعد في الحد من حدوث الإفلاس أو تعثر مالي مفاجئ¹.

III. أهمية و أهداف الإفصاح عن المخاطر المصرفية

يعد الإفصاح عن المخاطر المصرفية و الأساليب و السياسات التي تستخدمها البنوك لقياس و رقابة هذه المخاطر من الأمور المهمة جداً بالنسبة للمشاركين في السوق و لمستخدمي القوائم المالية المصرفية، لأنه إذا كان الهدف من الدخول في إدارة المخاطر المصرفية هو الحصول على عوائد أعلى، فإن عدم رقابة و إدارة هذه المخاطر بصورة سليمة سيؤدي إلى فقدان العائدات و الفشل في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

III.1. أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية:

- من المعروف أن القوائم المالية هي ليست غاية بحد ذاتها، بل يجب أن تحقق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بما يأتي:
- 1 - تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين، الحاليين و المرتقبين و الدائنين و المستخدمين الآخرين و ذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، التي تساعدهم في تقدير مستوى عدم التأكد المتعلق بالمتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح؛
- 2- تقديم معلومات عن المكاسب و مكوّناتها و عن التدفقات النقدية و كذلك الوضع المالي؛
- 3 - أن تعكس توقعات المستثمرين و الدائنين عن الأداء المستقبلي، إلا أن تلك التوقعات تعتمد على نحو عام على تقييم الأداء السابق للمنشأة، و هذا يعطي أهمية لهذه القوائم و التقارير المالية.
- 4 - تخفيض الخسائر في القروض حيث كلما زادت درجة الإفصاح الاختياري التي يقوم بها البنك كلما انخفضت الخسائر في القروض كما أنه مع زيادة درجة الإفصاح تنخفض الآثار السلبية للإفصاح عن خسائر القروض، و التي تتمثل في التأثير على سعر السهم في السوق. حيث تؤدي الدرجة العالية من الإفصاح إلى توفير مزيد من المعلومات و التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة مما يقلل من المفاجآت الناتجة عن الإعلان عن الخسائر؛
- 5- زيادة مستوى الإفصاح سوف يؤدي إلى سعي البنوك نحو رفع قدرات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي مما يخلق مزيد من الاستقرار في الصناعة المصرفية خاصة في ظل ما يحيط بطبيعة نشاط هذه المؤسسات من غموض يحتاج مزيد من الإفصاح و التوضيح²؛
- 6 - التأثير على أسعار الأسهم في السوق، حيث أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر و خطط الإدارة للتعامل معها يمكن أن يقدم إشارات للسوق بخصوص كفاءة إدارة البنك من حيث قدرتها على تحديد ما تواجهه من مخاطر و قدرتها على وضع الخطط الملائمة للتعامل مع تلك المخاطر و هو ما يزيد ثقة المستثمرين في أداء البنك الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على أسعار أسهم البنك في السوق؛
- 7 - تخفيض تكاليف التمويل التي يتحملها البنك، فعدم توافر المعلومات الكافية لدى مقدمي التمويل و الخاصة بالمخاطر التي تواجه استثماراتهم سوف يقلل من قدرتهم على التقدير الدقيق للعوائد المتوقعة على استثماراتهم مما يدفع مقدمي التمويل نحو المطالبة بعوائد إضافية عوضاً عن تلك المخاطر، و بالتالي فإن إفصاح البنك عن قدر أكبر من المعلومات عن المخاطر سوف يقلل تكاليف التمويل التي تتحملها مقارنة بالبنوك التي تفصح عن قدر أقل من المعلومات عن المخاطر؛
- 8 - المساعدة في اتخاذ القرار حيث يواجه المستخدمون بيئة تتسم بعدم التأكد و بالتالي فإنهم في حاجة إلى معلومات تساعدهم على تقييم المخاطر و التي تتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية و النتائج، و بالتالي تساعدهم في عملية صنع القرار؛
- 9- مساعدة المستخدمين في تحقيق فهم أفضل لموقف البنك من المخاطر. حيث أن قدرة مستخدمي القوائم المالية على قراءة و فهم المعلومات المرتبطة بالمخاطر تكون صعبة، لذلك يؤدي تحسين مستوى الإفصاح إلى مساعدة أصحاب المصالح على فهم أفضل لمخاطر البنك. و هو ما أكدت عليه دراسة (Linsely & Lawrence, 2007)؛

10- مساعدة الجهات الحكومية و الرقابية على التدخل و اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب قبل انخيار المنشآت و تضرر ذوي المصالح فيها على اعتبار أن تلك المعلومات يمكن أن تكون بمثابة تحذير مبكر بخصوص احتمالات نجاح و استمرار المنشأة في المستقبل في ضوء ما تتعرض له من تهديدات و مخاطر و مدى فاعلية سياسات الإدارة في التعامل معها و إدارتها. كما تعطي الفرصة للجهات الرقابية على القطاع المصرفي في التنبؤ بالمشاكل و رصدتها بشكل أكثر فاعلية و بالتالي يمكن أن تعمل بشكل أفضل لتفادي و التعامل مع هذه المشاكل³.

و يمكن القول بأنه يتم النظر إلى القوائم المالية على أنها تعكس بصورة واضحة الآثار المالية للعمليات و الأحداث التي حدثت فعلاً، و هذا يمثل أحد جوانب القصور في القوائم المالية بما يخص الإفصاح عن المخاطر المصرفية، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك. لذلك فإن معايير المحاسبة الدولية و معايير بازل/2 توجهت للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، و تعمل تبعاً على زيادة حجم الإفصاح المتعلق بهذه المخاطر، ليس فقط لإدارة البنك بل لمختلف مستخدمي القوائم المالية.

و مما لا شك فيه أيضاً أن مستخدمي القوائم المالية المصرفية مهتمين بمعرفة ما يتمتع به البنك من درجة سيولة و قدرة على الوفاء بالديون و بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول و الالتزامات المثبتة بميزانية البنك و تلك التي لا تظهر في الميزانية.

إن تطبيق معايير الإفصاح سيتيح للمساهمين و المودعين و أصحاب المصلحة ارتباطاً مباشراً بإدارة و متابعة عمليات البنك، إذ إن المستثمرين و المودعين شركاء للبنك، في كل عملياته لهم الحق في معرفة دور البنك في إدارة المخاطر المتعلقة بتلك العمليات و موقف البنك المالي و كل ما من شأنه أن يؤثر بصورة أو بأخرى على استثماراتهم. و مما لا شك فيه أن توفير هذه المعلومات سيساعد و يسهل عملية إدارة المخاطر المصرفية و الرقابة عليها. و هنا يرى الباحث أن أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية تنبع من كون قضية إدارة المخاطر من القضايا الأساسية في إدارة البنوك إن لم تكن في إدارة القطاع المالي على نحو عام، حيث تعد المخاطر من المعالم الرئيسية للاقتصاد المعاصر، و لذلك للعلاقة القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث ينعكس سلباً تزايد معدلات المخاطر للاستثمار في أحد القطاعات على القطاعات الأخرى⁴.

III.2. الأهداف المرجوة من الإفصاح عن المخاطر المصرفية:

هناك أهداف هامة جداً من الإفصاح عن المخاطر المصرفية لأن عملية الإفصاح هذه ليست غاية بحد ذاتها و إنما لتحقيق مجموعة من الأهداف، و هذه الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي:

- تمكين مستخدمي القوائم المالية من الوقوف على نوعية المخاطر التي تتعرض لها البنوك مبوبة حسب طبيعة كل نوع من أنواع المخاطر؛

- إمكانية قياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر؛

- تطوير الفكر المحاسبي بحيث لا تقتصر القوائم المالية على أحداث وقعت بالفعل، و لكن يجب أن تمتد لتشمل الأحداث المستقبلية؛

- العمل على إيجاد علاقة مباشرة بين الإيضاحات المتممة للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية؛

- إن الإفصاح عن المخاطر سوف يساعد بشكل أساسي في عملية الرقابة على هذه المخاطر.

IV. الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (30)

وفقاً لهذا المعيار على إدارة المصرف أن تقدم معلومات كافية عن المخاطر المصرفية التي تواجه أداء المصرف لنشاطه، لذا يجب الإفصاح عن⁵:

* بالنسبة لمخاطر الائتمان: الأسس التي يتم بموجبها يتم تحديد المخاطر المصرفية العامة و المعالجة المحاسبية لهذه الأعباء، و المبالغ المخصصة لهذه المخاطر بشكل منفصل عن تلك المخصصة لمواجهة المخاطر الأخرى .

* بالنسبة لمخاطر الائتمان: على المصرف الإفصاح عن أية تركيزات هامة في أصول المصرف أو التزاماته، سواء من حيث المناطق الجغرافية، العملاء و الأطراف ذات العلاقة أو الصناعة .

* بالنسبة لمخاطر الائتمان: يعتبر الإفصاح عن المبالغ المخصصة لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض و السلفيات مؤشرا هاما عن مدى كفاءة المصرف في إدارة مخاطر الائتمان، لذا يعتبر الإفصاح عن هذه المبالغ على غاية من الأهمية سواء كانت هذه المبالغ مخصصة لمواجهة قروض بعينها أم لمواجهة مخاطر الإقراض العامة.

* بالنسبة لمخاطر السوق: على إدارة المصرف أن تبين مدى تعرض المصرف إلى مخاطر تغير أسعار الفائدة و ذلك من خلال تقديم ايضاحات تبين تقلبات معدلات الفائدة و الطريقة التي تراقب و تدار بها مثل هذه المخاطر، و على ادارة المصرف الافصاح عن مخاطر الخسائر الناشئة عن التغيرات في معدلات أسعار الصرف، من خلال الافصاح عن التقلبات الهامة في أرصدة العملات الأجنبية.

* بالنسبة لمخاطر السيولة فقد تطلب المعيار توزيع الأصول و الخصوم حسب طبيعتها و درجة سيولتها و تواريخ استحقاقها. كما تناولت معايير المحاسبة الدولية في معيارها رقم 32 المخاطر التي تتعرض لها المشتقات المالية و ضرورة الافصاح عنها، حيث تعتبر المشتقات المالية من الأدوات الاستثمارية الهامة في القطاع المصرفي، و لقد صنفت المخاطر بناء على هذا المعيار كما يلي⁶:

1 - المخاطر السعرية: و هي لا تعني فقط المخاطرة التي تشمل إمكانية تحقيق الخسائر بل تشمل أيضا المخاطرة المترتبة عن إمكانية تحقيق الأرباح و المكاسب والتي تشمل على:

- مخاطر العملة: و هي المخاطرة الناتجة عن تغير قيمة أداة مالية ما نتيجة التغير في أسعار صرف العملة؛

- مخاطر أسعار الفائدة: و هي المخاطرة التي تنجم عن التغير في قيمة أداة مالية نتيجة التغير في أسعار الفائدة الجارية؛

- المخاطر السوقية: و هي مخاطر تنجم عن التقلبات في الأسعار و ذلك نتيجة لعوامل خاصة بالأداة المالية نفسها، أو بسبب عوامل أخرى تؤثر على الأوراق المالية الأخرى المتداولة في الأسعار ذاتها.

2 - المخاطر الائتمانية: و هي النوع الثاني من المخاطر و التي تترتب عن إمكانية فشل أحد الأطراف موضوع العقد في الأداء (الوفاء بالتزامات) في الوقت المحدد لما هو متفق عليه، حيث ألزم هذا المعيار كل مؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمدى تعرضها لمخاطر الائتمان لكل فئة من الأصول المالية.

3 - مخاطر السيولة: و هي المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة الفشل في تأمين الأموال اللازمة من أجل الوفاء بالتزامات المستحقة في وقت ما، و التي قد تحدث نتيجة عدم القدرة على بيع أصل مالي ما بقيمته العادلة.

4- مخاطر التدفق النقدي: و هي المخاطر التي تنجم عن تقلبات التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية ما من حيث مقدارها.

V. الإفصاح عن المخاطر وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)

تضمنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) المعيار (IFRS, No.7,2005) بعنوان " الأدوات المالية : الإفصاح"، و يضيف هذا المعيار بعض الإفصاحات الجديدة حول الأدوات المالية إلى متطلبات الإفصاح في ظل المعيار المحاسبي الدولي (IAS, No.32,1998) بعنوان " الأدوات المالية : الإفصاح و العرض". و وفقا لهذا المعيار الجديد IFRS 7 تم إلغاء متطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار رقم (32) بينما أبقى المعيار الجديد على متطلبات العرض الواردة بالمعيار الدولي رقم

(32) دون تغيير. و قد نص المعيار رقم (7) أيضاً على عدم صلاحية عمليات الإفصاح التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية بما في ذلك المعيار الدولي رقم (30) " الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك و المؤسسات المشابهة" و وضع كافة متطلبات الإفصاح في معيار واحد فقط جديد للإفصاح و هو معيار "IFRS 7 الأدوات المالية: الإفصاح".

يهدف المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7 إلى تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية حول تعرض البنك للمخاطر و كيفية إدارة هذه المخاطر. و يتطلب تحقيق هذا الهدف تقديم إفصاحات في القوائم المالية تمكن المستخدمين من تقييم طبيعة و مدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي يتعرض لها البنك (إفصاحات كمية) و كيفية إدارة البنك للمخاطر (إفصاحات نوعية). حيث توسع IFRS 7 في الإفصاح النوعي بما يتضمن معلومات عن العملية التي يستخدمها البنك لقياس و إدارة المخاطر، إضافة إلى تقديم إفصاحات مخاطر كمية جديدة تُبنى على المعلومات المقدمة من داخل البنك إلى موظفي المخاطر الرئيسيين.

و ركز المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7 على ضرورة الإفصاح عن الحد الأدنى من مخاطرة الائتمان و مخاطرة السيولة و مخاطرة السوق فقط، حيث تعتبر هذه المخاطر من أهم أنواع المخاطر الناتجة عن عدم التأكد في التدفقات النقدية، و تؤثر بدورها على التدفقات النقدية المستقبلية و القيم العادلة للأصول و الإلتزامات المالية .

و فيما يتصل بالإفصاحات النوعية عن هذه المخاطر فإنها تمثل أهداف و سياسات البنك المستخدمة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها، أما الإفصاحات الكمية فهي تقدم المعلومات اللازمة عن مدى و مقدار تعرض البنك للمخاطر.

V.1. الإفصاحات النوعية

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) إلى أنه يجب على البنك الإفصاح لكل نوع من المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية كما يلي:

-التعرض للمخاطر، و كيف تنجم؟؛

-أهداف و سياسات و أساليب إدارة المخاطر و الطرق المستخدمة لقياس المخاطر؛

- أي تغيرات في البندين السابقين عن الفترة السابقة.

V.2. الإفصاحات الكمية

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) إلى أنه يجب على البنك الإفصاح لكل نوع من المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية كما يلي:

- ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها لتلك المخاطر في نهاية فترة إعداد التقرير، و يجب أن يكون هذا الإفصاح بناءً على المعلومات المتوفرة داخلياً لموظفي الإدارة الرئيسيين و وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (24) الموسوم: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة - على سبيل المثال - مجلس الإدارة أو المسؤول التنفيذي الرئيسي للبنك، مع مراعاة أنه عندما يستخدم البنك عدة أساليب لإدارة التعرض للمخاطر فإن على البنك الإفصاح عن المعلومات باستخدام الأسلوب أو الأساليب التي توفر أكثر المعلومات موثوقية و ملائمة؛

- الإفصاحات التي يتطلبها طبيعة و مدى المخاطر التي تنشأ من الأدوات المالية إلى المدى الذي لم يرد في البند السابق، ما لم تكن المخاطر غير هامة نسبياً؛

- حالات تركيز المخاطر إذا لم تكن ظاهرة من البندين السابقين⁷.

إذا لم تكن البيانات الكمية المفصّل عنها في تاريخ التقرير المالي، ممثلة تمثيلاً واضحاً لتعرض البنك للمخاطر خلال الفترة فينبغي أن تقدم معلومات أكثر تمثيلاً.

و يمكن عرض الإفصاحات الكمية عن المخاطر من خلال ما يلي:

V. 1.2. الإفصاحات الكمية عن مخاطر الائتمان:

يقوم البنك بتقديم معلومات تتعلق بمخاطر الائتمان و ذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقدير إلى أي مدى يؤثر فشل الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتهم على تخفيض مبلغ التدفقات النقدية من الأصول المالية التي يحتفظ بها البنك في تاريخ قائمة المركز المالي. و يؤدي عدم وفاء الأطراف الأخرى بالتزاماتها إلى الإعتراف بخسائر تظهر ببيان الدخل. و لم يكن المعيار المحاسبي الدولي IAS32 (الفقرة 66) يتطلب قيام البنك بالإفصاح عن تقدير لاحتمالات الخسائر التي سوف تحدث في المستقبل. في حين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7 الإفصاح عن المعلومات الكمية التالية لقياس مخاطر الائتمان:

- المبلغ الذي يمثل أقصى درجة تعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ إعداد التقرير بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به أو تحسينات الائتمان الأخرى - على سبيل المثال - اتفاقيات تقاص التي لا تتأهل للتسوية وفق معيار المحاسبة الدولي (32)؛
- وصف للممتلكات المحتفظ بها كضمان و تحسينات الائتمان الأخرى، فيما يتعلق بالمبلغ المفصح عنه في البند السابق، و يعني ذلك أنه عندما يحصل البنك على أصول مالية أو غير مالية خلال فترة الاستحواذ على الممتلكات التي يحتفظ بها كضمان أو اللجوء إلى تحسينات الائتمان الأخرى - على سبيل المثال - الكفالات، و كانت هذه الأصول تلي مقاييس الإعتراف في المعايير الأخرى فإن على البنك الإفصاح عن ما يلي:

- طبيعة الأصول التي تم الحصول عليها و مبلغها المسجل؛
- و عندما لا تكون الأصول قابلة للتحويل بسهولة إلى للنقد، الإفصاح عن سياساتها الخاصة بالتصرف بهذه الأصول أو باستخدامها في عملياتها.
- مبلغ التغير خلال الفترة و بشكل مجمع، في القيمة العادلة للأصل المالي (أو مجموعة الأصول) التي يمكن نسبتها إلى التغيرات في مخاطرة الائتمان للأصل المالي⁸ و المحددة في أحد أمرين هما:

- مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي لا يمكن نسبته إلى التغيرات في ظروف السوق و تؤدي إلى زيادة مخاطر السوق؛
- استخدام طريقة بديلة يعتقد البنك بأنها أكثر عدلاً في تمثيل مبلغ التغير في القيمة العادلة التي يمكن نسبتها إلى التغيرات في مخاطرة الائتمان.

- معلومات حول نوعية الائتمان للأصول المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها و لم تنخفض قيمتها، بالإضافة إلى المبلغ المسجل للأصول المالية التي خلافاً لذلك ستنقضي فترة استحقاقها أو تنخفض قيمتها، و التي أعيد التفاوض بشأن شروطها⁹؛
- مبلغ التغير في القيمة العادلة لأي مشتقات ائتمانية¹⁰ ذات صلة أو أدوات مشاهة قد حدثت أثناء الفترة بشكل مجمع منذ أن تم تصميم الأصل المالي؛
- التركزات الهامة في مخاطرة الائتمان.

و يتم قياس الحد الأعلى من التعرض لمخاطرة الائتمان للاستثمارات في القروض و أدوات الدخل الأخرى و للإيداعات بالمبلغ المحتفظ به صافياً من خسائر تدني القيمة. و بالنسبة للضمانات المالية و التزامات القرض يساوي هذا المبلغ الحد الأقصى من الأموال المطلوبة للدفع (أو للتمويل) دون الأخذ بعين الاعتبار احتمالية النتيجة الفعلية.

و يتضمن الإفصاح عن تركيز مخاطر الائتمان وصفا للخصائص المشتركة التي تحدد كل تركيز و مقدار الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلقة بالأصول المالية (مثبتة أو غير مثبتة بالدفاتر) التي تشترك في تلك الخصائص.

و بالتالي يتطلب الإفصاح عن إدارة مخاطر الائتمان تقديم المعلومات الكمية التالية فيما يتصل بتركيزات مخاطر الائتمان و فق المعيار¹¹:

- وصف لكيفية تحديد الإدارة لحالات تركيز المخاطر؛

- وصف للخاصية المشتركة التي تحدد كل تركيز - على سبيل المثال - الجهة المناظرة أو المنطقة الجغرافية أو العملة أو السوق؛

- مقدار التعرض للمخاطر المرتبطة بكافة الأدوات المالية التي تتشارك في تلك الخاصية.

و بما أن تقييم مخاطر الائتمان يرتبط بجودة الأصول و احتمالات التعثر، فإنه يتطلب تقييم البنود ذات الصلة بمخاطر الائتمان كالضمانات و المخصصات و مبالغ التعثر و غيرها، و ذلك من أجل تقييم دقيق و صحيح للخسارة المحتملة و لحقيقة المركز المالي للبنك. و بالتالي على البنك أن يقدم المعلومات الملائمة لتقييم مخاطر الائتمان بشكل صحيح و الإفصاح عن المعلومات التالية:

أ- الضمانات:

يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) إلى أنه يجب على البنك الإفصاح عما يلي:

• المبلغ المسجل للأصول المالية المرهونة كضمان للالتزامات أو الالتزامات المحتملة، بما في ذلك المبالغ التي أعيد تصنيفها وفقاً لمعيار

المحاسبة الدولي (39) و الأحكام و الشروط المتعلقة بتعهداتها؛

• عندما يكون لدى البنك ضمان لأصول مالية أو غير مالية، و سمح له ببيع أو إعادة رهن الضمان في حالة وجود تقصير من

جانب صاحب الضمان يجب الإفصاح عن الآتي:

- القيمة العادلة للضمان المحتفظ بها؛

- القيمة العادلة لأي ضمان تم بيعه أو إعادة رهنه، و ما إذا كان على البنك التزام بإعادته؛

- الشروط و الأحكام المتعلقة باستخدامها للضمان¹².

ب- مخصص خسائر الائتمان:

وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي إلى أنه عندما تنخفض قيمة الأصول بسبب

خسائر الائتمان و يسجل البنك الانخفاض في حساب منفصل - على سبيل المثال - حساب مخصص يستخدم لتسجيل

الإنخفاضات الفردية أو حساب مشابه لتسجيل انخفاض جماعي للأصول، بدلاً من تخفيض المبلغ للأصل مباشرة فإن عليه

الإفصاح عن مطابقة التغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة لكل فئة من الأصول المالية.

ج- التعثر و انتهاكات الاتفاقيات:

وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7) يشير مجلس معايير المحاسبة الدولي إلى أنه بالنسبة للقروض المستحقة الدفع المعترف

بها في نهاية فترة إعداد التقارير يجب على البنك الإفصاح عن ما يلي:

- تفاصيل أية حالات عدم وفاء خلال الفترة بالمبلغ الأصلي أو الفائدة أو احتياطي استهلاك القروض أو أحكام الإطفاء لهذه

القروض المستحقة؛

- المبلغ المسجل للقروض المستحقة التي لم يتم الوفاء بها في نهاية فترة إعداد التقارير؛

- ما إذا تمت معالجة حالات عدم الوفاء أو أعيد التفاوض بشأن شروط القروض المستحقة قبل التصريح بإصدار البيانات المالية.

أما إذا كانت هناك حالات إخلال بأحكام إتفاقية قرض أثناء الفترة باستثناء تلك الحالات المبينة في الفقرة السابقة فإن على

البنك الإفصاح عن نفس المعلومات حسبما تتطلب الفقرة السابقة، إذا سمحت حالات الإخلال هذه للمقرض طلب الإسراع في

التسديد ما لم يكن قد تمت معالجة حالات الإخلال أو أعيد التفاوض بشأن شروط القرض في نهاية فترة إعداد التقارير أو قبله.

V. 2.2. الإفصاحات الكمية عن مخاطر السيولة:

لا تدار مخاطرة السيولة عملياً بناءً على التدفقات التعاقدية بل على أساس الاستحقاقات المتوقعة و لا يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 الإفصاح عن الاستحقاقات التعاقدية للأصول المالية، بل عن الأموال التي تشكل التزامات مالية بشكل جوهري لأجل قصير و/ أو المدفوعات تحت الطلب. على أية حال، يتم تمثيل المعلومات من أجل تقديم مشاهد متكامل عن الإلتزامات التعاقدية، تتسم غالبية الإلتزامات المالية بأنها لأجل قصير بطبيعتها و ناتجة عن أنشطة متاجرة و هي مضمونة بموجودات المتاجرة و بالتالي يفصح النظام عن الإلتزامات المالية باستحقاقها التعاقدية ، بناءً على التدفقات النقدية غير المخصصة. لأن التدفقات النقدية غير المخصصة تساعد على مطابقة و تسوية الحسابات بسهولة للمعلومات المسجلة في الميزانية و تستخدم في الأغراض الإدارية.

إذن يجب أن يفصح البنك عن المعلومات الآتية:

- تحليل للإستحقاق المتعلق بالالتزامات المالية يبين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية؛

- وصف لكيفية إدارتها لمخاطر السيولة المطبقة في البند السابق¹³.

V. 3.2. الإفصاحات الكمية عن مخاطر السوق:

بما أن مخاطرة السوق هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة للأدوات المالية أو مخاطرة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق.

إذن يجب أن يفصح البنك عن المعلومات الآتية:

- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطرة السوق في نهاية فترة إعداد التقرير المالي، مع الإفصاح عن كيفية تأثر الأرباح و الخسائر و حقوق الملكية بتغيرات أسعار السوق الممكنة الحدوث في هذا التاريخ لكل نوع من أنواع مخاطرة السوق؛

- الطرق و الافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية؛

- التغيرات عن الفترة السابقة في الطرق و الافتراضات المستخدمة و أسباب مثل هذه التغيرات.

و عندما يعد البنك تحليل حساسية للإفصاح عن التداخلات بين مختلف أنواع المخاطر التي تستخدم لإدارة المخاطر المالية الكلية (مثل : القيمة المعرضة للمخاطر VAR) يجب تقديم إفصاحات إضافية تتعلق بتحليل الحساسية:

- توضيح الأسلوب المستخدم في إعداد تحليل الحساسية و مقادير التغير و الافتراضات الرئيسية التي تشتمل على البيانات المقدمة؛

- توضيح الهدف من الأسلوب المستخدم و محدداته التي يمكن أن تؤدي إلى معلومات لا تعكس بشكل كامل القيمة العادلة للأصول و الإلتزامات المتضمنة¹⁴.

أ- مخاطرة أسعار الصرف:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 الإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطرة أسعار الصرف لكل نوع من أنواع العملات الأجنبية التي يكون لتغيرات أسعارها تأثير جوهري على الأرباح و الخسائر و حقوق الملكية. و لا تتعرض البنود غير النقدية أو الأدوات المالية المخصصة في العملات الوظيفية للبنك لمخاطرة أسعار الصرف.

ب- مخاطرة سعر الفائدة:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 الإفصاح عن التغيرات المحتملة و المعقولة في أسعار الفائدة و أثرها على الأرباح و الخسائر و حقوق الملكية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إفصاحاً تفصيلياً أكبر مطلوباً بالاعتماد على تعقيد الأدوات المالية ذات الفائدة.

على البنك أن يوضح أيّاً من الأصول أو الإلتزامات المالية تكون:

-معرضة لمخاطر السعر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة، كالأصول المالية النقدية و كذلك الالتزامات المالية ذات سعر الفائدة الثابت؛

-معرضة لمخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة " مثل الأصول المالية النقدية و الإلتزامات المالية ذات أسعار الفائدة العائمة و التي يعاد تحديدها حسب تغير المعدلات السوقية.

كما يجب على البنك أن يفصح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات الأصول و الإلتزامات المالية سواء كانت مثبتة دفترياً أو غير مثبتة، و يشمل ذلك: تاريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق أيهما أقرب. أو سعر الفائدة الحقيقي (الفعلي) في الأحوال التي ينطبق عليها ذلك.

توضح المعلومات المتعلقة بتاريخ الاستحقاق أو تاريخ إعادة التسعير إذا كانت أقرب، المدة الزمنية التي تظل معدلات الفائدة خلالها ثابتة، و توضح المعلومات عن معدلات الفائدة الحقيقية المستويات التي تثبت عندها. و يمد الإفصاح عن هذه المعلومات مستخدمي القوائم المالية بالأساس المناسب لتقدير مخاطر سعر الفائدة التي يتعرض لها البنك و من ثم المكاسب و الخسائر المحتملة. و بالنسبة للأدوات المالية التي يعاد تسعيرها حسب معدلات الفائدة السوقية قبل تاريخ استحقاقها، فإن الإفصاح عن المدة حتى التاريخ التالي لإعادة التسعير يعتبر أكثر أهمية عن الإفصاح عن المدة حتى تاريخ الاستحقاق¹⁵.

عند الإفصاح عن المعلومات الإضافية المتعلقة بالتواريخ التعاقدية لإعادة التسعير و تواريخ الاستحقاق، قد يفضل البنك أن يفصح عن التواريخ المتوقعة لإعادة التسعير أو الاستحقاق في حالة وجود اختلاف كبير بين تلك التواريخ و التواريخ التعاقدية. و قد تكون تلك المعلومات ملائمة و بصفة خاصة إذا كان البنك قادراً على التنبؤ - و بدرجة مقبولة من التيقن - بمقادير القروض برهن عقاري ذات معدلات الفائدة الثابتة المتوقع تسديدها قبل آجال استحقاقها، و تستخدم تلك البيانات كأساس لإدارة تعرضه لمخاطر سعر الفائدة. و تشمل المعلومات الإضافية الإفصاح عن حقيقة أن تلك المعلومات مبنية على توقعات الإدارة لأحداث مستقبلية كما تشرح الفروض المستخدمة و المتعلقة بتاريخ إعادة التسعير و الاستحقاق و الاختلافات بين تلك الفروض و بين التواريخ التعاقدية.

قد يتمكن البنك في بعض الأحيان من تقديم معلومات مفيدة حول مدى تعرضه لمخاطر أسعار الفائدة عن طريق توضيح كيف يؤثر أي تغيير افتراضي في أسعار الفائدة السوقية على القيم العادلة للأدوات المالية و الأرباح و التدفقات النقدية المستقبلية. مثل تلك المعلومات المتعلقة بتحليل الحساسية لأسعار الفائدة قد تتم بافتراض حدوث تغير في تاريخ الميزانية في أسعار الفائدة قدره 1%.

ج- مخاطر سعر السلع:

يجب أن يتم تقديم تحليل حساسية لكل من العقود التي يتم الإعتراف بها في القوائم المالية (يعني تلك المتضمنة في نطاق المعيار الدولي IAS39) و تلك التي لا يتم الإعتراف بها ضمن نطاق المعيار 39، من أجل تقديم صورة كاملة عن تعرض الأموال لمخاطرة سعر السلع، و ذلك بالنسبة للأموال المخصصة لعقود السلع غير المالية الهامة فقط.

د- مخاطر السعر الأخرى:

يتم الإفصاح عن حساسية الربح أو الخسارة (الناجم مثلاً عن الأدوات التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بصورة منفصلة عن حساسية الدخل الشامل الآخر (الناجم مثلاً عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يتم عرض تغيرات قيمتها العادلة في الدخل الشامل الآخر).

VI. خاتمة:

أكد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) على ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية التي تساعد قارئه و مستخدمي تلك البيانات المالية على تقييم طبيعة و مدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها البنوك خلال الفترة و كيفية التقرير عنها. يتطلب الإفصاح الكمي وفقاً للمعيار الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر على حدى، على أن يتضمن هذا الإفصاح ملخصاً يحتوي على معلومات كمية عن التعرض لتلك المخاطر في تاريخ إعداد التقرير، و مواضع تجمع أو تركيز المخاطر، استناداً إلى المعلومات الداخلية لموظفي البنك. و إذا ما كانت البيانات الكمية التي تم الإفصاح عنها لا تمثل تعرض البنك للمخاطرة خلال الفترة فإن على البنك تقديم مزيد من المعلومات توضح التعرض للمخاطر من قبل البنك. و يشمل الإفصاح النوعي وفقاً للمعيار كيفية و أسباب نشأة المخاطر، و الإفصاح عن الأهداف و السياسات و العمليات المستخدمة في مجال إدارة المخاطر، و أساليب قياسها، و كذلك الإفصاح عن أي تغيير يحدث في نوعية المخاطر و كيفية إدارتها و قياسها. كما يجب أن يفصح البنك عن أي اختلاف بين مدى التعرض للمخاطر في تاريخ التقرير، و بين التعرض للمخاطر خلال السنة، و للتغلب على هذه المشكلة لابد من الإفصاح عن المخاطر بشكل مرحلي مما يحقق مزيد من الملائمة و الوقية لمعلومات المخاطر المفصّح عنها، و عدم الاكتفاء بالإفصاح عن معلومات المخاطر ضمن التقارير المالية السنوية.

الهوامش:

- 1- ناصر نورالدين عبداللطيف، المحاسبة في المؤسسات المالية (المحاسبة في البنوك التجارية، المحاسبة في شركات التأمين، المعايير الدولية للإفصاح بالقوائم المالية للبنوك و شركات التأمين)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 220.
- 2- نفس المرجع، ص 224.
- 3- نفس المرجع، ص (226، 227).
- 4- سهيل الشيخ، علاء عنقه، دراسة مدى تأثير كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية على إمكانية الرقابة على هذه المخاطر، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 34، العدد 106، 2012، ص (193، 194).
- 5- فؤاد حسن، بن نافلة قدور، دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، ص 281، السداسي الثاني 2017.
- 6- نفس المرجع، ص (281، 282).
- 7- جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014، ص 437.
- 8- ياسين أحمد العيسى، مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات، دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 1، الأردن، 2012، ص 112.
- 9- أحمد حلمي جمعة، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف - القياس - التحوط - العرض - الإفصاح)، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2010، ص 292.
- 10- ياسين أحمد العيسى، مرجع سابق، ص 112.
- 11- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 289.
- 12- نفس المرجع، ص 276.
- 13- ياسين أحمد العيسى، مرجع سابق، ص 115.
- 14- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 301.
- 15- نشوي شاكر علي رجب، قياس و تحليل فجوة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق مع التطبيق على بعض البنوك في مصر، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 14، العدد 2، مصر، 2010، ص 149.